ليكون حجة لعباس لاقامة الانتخابات من جديد.. وإسقاط حماس

نشطاء في حركة فتح يعدون للتفاوض مع اسرائيل والرباعية للحصول على اتفاق سريع يرفضه المجلس التشريعي

مؤيدون لحركة فتح يتظاهرون في غزة

■ توفي نيقولاي مكيافيلي في توسكانيا في سنة 1527 وبُعث في غزة في 2006، ففي حين تنشغل اسرائيل كلها في اللعبة السياسية الداخلية عندنا، قد تخُرج عند الفلسطينيين، وراء الجدران، دراما كأنما كتبها مسرحي على شاكلة ذلك النبيل، الفيلسوف، السياسي من مواليد فرنسا. أو على الأقل، من هو أكثر تخصصا بكتابه «الأمير»، وهو كتاب إرشاد لأبناء الملوك، جعل اسم مؤلفه خالدا. فالمكيافيلية تُرادف التلون السياسي، وانعدام الاخلاقية والدسائس التي لا حد لها، أو بتعريف أكثر مشايعة وأكثر عصرية ـ تفضيل مصلحة الدولة على القواعد المختلفة، مثل نتائج الانتخابات، مثلا. لقد كانت محادثة مثيرة للاهتمام هذا الاسبوع مع (م) الغزي، أحد خريجي مؤسسة فخمة في الخارج، قاعدة لرسم سريع لهذا السيناريو. فأفراد فتح، من نشطاء المؤسسة القديمة، أو باختصار أفراد مباي منظمة التحرير الذين فقدوا السلطة في الانتخابات التي أُجريت الآن في السلطة الفلسطينية، لا يستطيعون الانتظار حتى دورة الانتخابات القادمة لاستعادة ما فقدوه من حماس.

فبوساطة مركز القوة الذي بقي لفتح، وهو مكتب الرئيس أبو مازن، يدأب عدد من الاعضاء اللامعين في الخطة القادمة. وهذه هي الخطة: توجد صخرة واحدة رئيسة، لا يُختلف عليها، يمكن أن تتحطم عليها سفينة حماس التي انطلقت في طريقها مع اقامة حكومة هنية: الاتفاق مع اسرائيل. سواء أكان جزئيا، أو أوليا، أو اتفاقا مرحليا، أو أي اتفاق فيه عامل مصالحة بين المطامح القصوى للفلسطينيين وبين واقع ممكن.

التفاوض مع اسرائيل، حيال الفريق الجديد لاولمرت، سيُجريه أبو مازن ومقربوه وحدهم تقريبا، ولكن بتعاون وثيق مع «الرباعية» ومع مصر مبارك. وهو شيء سيضمن أقصى حصار لحماس حينما يحين الوقت. ستحظى اسرائيل بامتيازات معينة وبمرونة فلسطينية غير مقبولة بحسب تجربة السنين الأخيرة، لكن ذلك سيكون الثمن المطلوب للقضاء على سلطة حماس قبل أن ترسخ في مناطق السلطة.

ستُقدم مسودة الاتفاق بالطبع الى البرلمان ـ وفيه لحماس أكثرية الآن ـ وسيرفضه ممثلوها. وهي خطوة ستمنح أبا مازن فورا الشرعية المطلقة لاقامة انتخابات جديدة، في حين يكون احتمال ألا تتكرر نتائج المرة السابقة كبيرا. فازت حماس بأكثرية مطلقة من المقاعد ـ ولكن بـ 40 في المئة فقط من اصوات المصوتين كما تذكرون.

هذه هي الخطة. السؤال الوحيد غير المحلول الى الآن، والذي لا يملك أحد من الفلسطينيين ـ الشبان اجابة عنه، ألا يملك أفراد حماس، على رف الكتب بجانب القرآن وكتب مقدسة اخرى، نسخة من كتاب «الأمير» ايضا؟.

شلومو بيبربليت
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/4/2

خطة انطواء اولمرت خطة مطلوبة تفضي الى نهاية النزاع

لا يوجد أي أمل في أن تأخذ حماس بالتسوية السلمية التي اقتُرحت على عرفات من قبل ورفضها

■ يوجد شيء ما جذاب في المزاعم المتشابهة جدا لليسار واليمين، اللذين يعارضان خطة الانطواء. في الاسبوع الماضي كان يوسي بن اهارون من اليمين، والآن البروفيسور أورن يفتحئيل من اليسار.

فهؤلاء وهؤلاء يقولون لنا إن الفلسطينيين لن يوافقوا. وهؤلاء وهؤلاء يُقلقهم رد الجماعة الدولية. وهؤلاء وهؤلاء يريدون حلا أبرز وأصوب، يكون في الأساس عقائديا لا عمليا. وهؤلاء وهؤلاء، في واقع الأمر، يقودان الى النتيجة نفسها: تقديم الحل الكارثي لـ«دولة واحدة كبيرة».

في الحقيقة أن خطة الانفصال هي أخف الضرر. يُفضَل أن نتوصل الى اتفاق. قبل أن تتولى حماس السلطة طوّفت في المنطقة جميع ألوان الخطط. فخطة ايلون ـ نسيبة المتازة، واتفاق جنيف الأقل حُسنا، ومخطط كلينتون ايضا، الذي لم يكن مبادرة خاصة، بل اقتراحا رئاسيا. لكن عرفات قال «لا». لو كان الفلسطينيون اختاروا سري نسيبة لكان الأمر حسن. وكانت مزاعم يفتحئيل جدية. لكنهم اختاروا حماس. اذن كيف ستقبل حماس بالضبط ما رفضه عرفات وأبو مازن؟ ليفتحئيل حلول.

لو كانت خطة الانطواء قائمة على اخلاء 20 في المئة من الضفة لكان في مزاعم يفتحئيل شيء من الحق، لأنه ليست كل تسوية بركة. لكن الخطة تقترح اخلاء نحو 80 في المئة. هذه خطوة هي الشيء الأقرب الى مثال انهاء الاحتلال وتقسيم البلاد الى دولتين. هذا يُقدم الفلسطينيين من الاستقلال والسيادة، ويساعد اسرائيل على الخروج من الوحل. الآن يوجد واقع جديد. حماس تسيطر على السلطة الفلسطينية. هي القوة الأقوى. حتى إنها ليصدر عنها في الايام الأخيرة تصريحات معتدلة شيئا ما. والمسألة هي أننا قد شهدنا هذا الفيلم من قبل. فعرفات ايضا صدرت عنه اصوات معتدلة، رغم أنه ساعد على استمرار الارهاب في الأساس. في لحظة الامتحان، عندما قدم اقتراح «بحسب مقاييس دولية»، كما يطلب يفتحئيل، قال عرفات لا. لم يُرد انهاء النزاع. ويمكن أن نفترض أن حماس لن تكون أكثر اعتدالا من عرفات. يقترح يفتحئيل، أن ننتظر حماس في الواقع. الى متى؟ كل سنة تمر بغير انفصال أو انطواء أو انسحاب ـ تُمكّن للضم، وتزيد من عدم شرعية اسرائيل. قبل عشر سنين كان الخروج أسهل. بعد عشر سنين لا استبعد أن الأمر سيكون ممكنا. الآن، في الوضع السياسي الجديد، ليت هذا يكون ممكنا وربما يكون. لكن يفتحئيل يحلم أحلاما هادية بأن حركة سلام الآن الفلسطينية في السلطة. اذا ما قررنا بالسلام فقط، فانهم سيبدأون رقص التانغو الذي سيفضي الى نهاية سعيدة. الواقع، وكم هو مؤسف الأمر، لم يؤثر في أية مرة في مُحبي الهذيانات من اليسار. فهم سيقولون دائما إن اسرائيل مذنبة. وسيعرضون دائما على الفلسطينيين أن يطلبوا أكثر. وسيعملون دائما كمُقدمي تسويغات لكل رفض فلسطيني.

يفتحئيل، وليُبح لي أن أذكّر، وقع على وثيقة أولغا ـ وهي وثيقة تأسيسية لليسار الراديكالي ـ تأخذ في الأساس بمزاعم الجانب الفلسطيني، وتفتح الباب لحل «دولة واحدة كبيرة»، وتؤيد في الأساس حق العودة. في الواقع تلك وثيقة تشجع الرفض الفلسطيني. بسبب جبهة رفض أية تسوية، والتي تشتمل على أنصار عرفات، وعلى حماس، وعلى اليمين الايديولوجي واليسار الراديكالي ـ ما يزال الاسرائيليون والفلسطينيون معا يُعانون. الانطواء خطوة للخروج من الوحل. في الوضع السياسي الذي نشأ، لا استبعد انها ستتحقق في الواقع. لكن لا يجوز بالتأكيد التنازل عنها، فقط لأن لجبهة الرفض، الفلسطينية ـ الاسرائيلية، اليسارية ـ اليمينية، حلولا من قسم الهذيان.

بن درور يميني
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/4/2

بامكانه الموافقة على تقليص ميزانية الدفاع لصالح المواطنين الفقراء

بيرتس يستطيع ان يحدث تغييرا جذريا في طريقة معاملة الجيش للمواطنين الفلسطينيين

■ اذا كان عمير بيرتس يريد حقا ان يحدث تغييرا، فيتوجب عليه المطالبة بحقيبة الدفاع. فاذا كان يوجد تعيين واحد في الحكومة القادمة يبشر بإحداث انعطاف اجتماعي، فهذا هو التعيين المطلوب. واذا كان رئيس حزب العمل يريد ان يتحول الى سياسي أو ليكون زعيم اسرائيل القادم فان طريقه يجب أن تمر عبر وزارة الدفاع.

ففي الوقت الذي ينشغل فيه الجميع بـ «هوية وزير المالية» القادم، فان التعيين الاهم في حكومة اسرائيل القادمة والذي سيقود الجيش الاسرائيلي وجهاز الامن الاسرائيلي، فالمواطن (المدني) بيرتس على رأس هذه المؤسسة العسكرية الموجودة هو الشخص المناسب في المكان المناسب. فقد حان الوقت أخيرا، ان تكون اسرائيل كغيرها من الدول الغربية التي تريد (اسرائيل) دوما التشبه بها، والتي يعين فيها وزيرا للدفاع مواطن مدني لم يتسلق اليها من خلال الجهاز العسكري.

فلكي تقود الجيش، فانه يكفي وجود رئيس للاركان، وتلقي تقارير قتالية شاملة من قادة المخابرات العامة والاستخبارات العسكرية. فعلى رأس هؤلاء لا بد من تولي شخصية مدنية يوازن بين هذه القوى الكبيرة ويعادلها بطبيعة تفكير مدني ذات طابع مختلف عن تفكير الشخصية العسكرية. فاسرائيل بحاجة لوزير دفاع لا تصفر قرب أذنه إلا صافرة كرة «بينغ بونغ»، تماما كما حاول رجل الأمن، عضو الكنيست داني ياتوم أن يصف بيرتس. فآذان هؤلاء التي اعتادت سماع صوت الرصاص الحي، قد أصابها الصمم منذ وقت طويل، ولذلك فاننا بحاجة الى صاحب أذنين سليمتين ليراقب أصحابها.

إن عمير بيرتس يستطيع، كوزير للدفاع، أن يُحدث تغييرا أعمق بكثير مما يستطيعه كوزير للمالية، ليس فقط لأن وزراء المالية يتركون مناصبهم عادة وهم مثقلون بالاهمال والاتهامات، الأمر الذي سيثقل كاهل بيرتس سلفا، بل لأنه اذا قبل حقيبة الدفاع فانه سيتمكن من الاحتفاظ بها لسنوات طويلة وبهدوء.

بعد أن اجتاز العملية الانتخابية بنجاح مؤثر نسبيا، يبدو حتى الآن أنه شخص لا يهزأ بها، فمن غير المسموح لبيرتس أن يخاف من تولي منصب غريب عليه كوزارة الدفاع. ولا يجوز له السماح بأن تتمكن الاجهزة الأمنية، والمؤسسة العسكرية بشكل عام، من إشعاره بمدى الخوف، حيث أنها ستسلك كل الطرق لمنع هذا المدني من بلوغ هذا المنصب بواسطة أذرعها الطويلة والقوية، والذي لم يكن أكثر من ضابط برتبة صغيرة في أحد الايام. لذلك، فان امتحان بيرتس سيكون في مدى احتماله لهذه الضغوط.

يمكن أن نوصي كذلك اهود اولمرت، الذي هو ايضا مواطن مدني معروف، بأن يعرض هذا المنصب على بيرتس، ليس بسبب ضغوطات ائتلافية، بل لأن بيرتس كوزير للدفاع سيساعد، بادارة «ائتلاف مدني» حقيقي في المستقبل.

فاذا كان بيرتس يريد الاهتمام الجدي بالضعفاء في المجتمع، فان عليه التطلع لهذا المنصب. والـ 54 مليار شيكل المخصصة سنويا للدفاع ستخضع لتأثيره. وتقليص في هذه الميزانية سينجم عنه نمو وتقدم اجتماعي. فاذا وافق وزير الدفاع بيرتس على التنازل عن جزء من هذه الميزانية فسيكون سببا في تحقيق انجازات اجتماعية كبيرة أكثر من تلك التي سيحققها كوزير للمالية.

ان أساس نشاطات الجيش الاسرائيلي في السنوات الأخيرة تمثل في العمل ضد الفلسطينيين في المناطق، فلا مجال أن يحدث تغيير في هذا الاتجاه عندما يتسلم جنرال اسرائيلي هذه الحقيبة أو أن يُغير من طبيعة التفكير فيها، حيث انهم جميعا لا يفكرون إلا بـ«لغة القوة» في المناطق. ووزير مدني مثل بيرتس يمكن أن يثير تساؤلات محددة مثل: لماذا يقتلون؟ ولماذا يعتقلون شعبا بأكمله؟ ولماذا يهدمون؟ واحساسه الاجتماعي سيكون سببا جديا ليدفع به الى مثل هذه السياسة، وكذلك للتفكير في مدى «قُطر فوهات المدافع» الموجهة نحو الفلسطينيين وعلى نوعية الصواريخ الذكية التي تطلق لتصفية المزيد منهم. انه سيسمح للجيش بالعمل، لكنه هو من سيقرر متى يعمل الجيش، وبأية صواريخ يجب أن يضرب ـ هذا اذا كان لا بد من ذلك ـ ولهذا فلا ضرورة لأن يكون من يتخذ هذه القرارات جنرالا.

في دولة ديمقراطية حقيقية، فانه لا بد من وجود شخص يراقب هذه القوة العظيمة الموجودة في أيدي الجيش الاسرائيلي، وبيرتس الذي يتحدث عن الشفقة الاجتماعية، يستطيع في هذا المنصب أن يحقق شفقة على الفلسطينيين. فهكذا فقط يمكنه تحقيق انجازات أمنية. ربما يكون بيرتس (وحده) الذي يستطيع أن يقول لقادة أجهزة المخابرات ان البنية التحتية الحقيقية للارهاب هي «الاحتلال» وان الطريق الوحيد للقضاء على الارهاب هو تصفية الاحتلال. وان بيرتس يستطيع ان يظهر للعالم نموذجا جديدا للسياسي الاسرائيلي الذي يفهم «ماذا يُحدث الاحتلال» واستمراره سواء للذي يمثل غيره أو لمن يقع تحت الاحتلال.

وكذلك الحال بالنسبة للعلاقات بين الحكومة والمستوطنين، فان بيرتس سيكون الشخص الانسب لوزارة الدفاع، فان الحكومة التي انتهت تمكنت من ازالة قسم صغير من مشروع الاستيطان الخاسر وان بيرتس قد يكون الانسان الذي يمكنه تحقيق سياسة بأقل قدر من العنف.

واذا لم يكن هذا كله كافيا، فتوجد اضافة اخرى. فان تعيين بيرتس سيكون سببا باخراج شاؤول موفاز من وزارة الدفاع، فانه لم يكن في اسرائيل وزير للدفاع اكثر عنفا واكثر استخداما للقوة المفرطة منه، فهو «أبو التصفيات» والحصار المستمر للشعب الفلسطيني وان انتهاء فترة وجود موفاز الدموية في وزارة الدفاع سيكون سببا في احداث نقلة جيدة جديدة. «فوزير الدفاع.. عمير بيرتس» فهل نحن جاهزون لاستيعاب كلمات مبشرة كهذه؟ وهل أن بيرتس يملك شجاعة كافية لهذا التحدي؟ هذا سيكون الامتحان الجدي لهما، والامتحان الجدي لنا جميعا.

جدعون ليفي
مختص في حقوق الانسان
(هآرتس) 2006/4/2

الحكومة الفلسطينية الوحيدة في العالم التي تُدير شؤونها بواسطة «الفيديو»

على اسرائيل السماح لحكومة حماس بالعمل وعدم الانسياق وراء تصريحات رايس

■ الحكومة الوحيدة في العالم التي تُدير شؤونها بواسطة «الفيديو» ليست في اليابان، ولا في كوريا، وليست ايضا في واحدة من دول العالم الثالث التي تُصنع هذه الاجهزة. الغريب انها هنا موجودة تحت نظرنا. فهذه هي الحكومة الفلسطينية، التي لا يستطيع اعضاء حكومتها الالتقاء وجها لوجه للتباحث، للتناقش، لتبادل الأحاديث في الردهات، لمقابلة جمهور مع بعضهم البعض وما الى ذلك.

فقسم من وزراء الحكومة الفلسطينية يعيشون في غزة، وقسم آخر يعيش في الضفة الغربية. وبموجب الحظر الذي تفرضه اسرائيل، فان هؤلاء الوزراء يمكنهم السفر الى الاردن، ومصر، أو السعودية، ولكن ليس بين غزة والضفة الغربية.

قرار اسرائيل عدم التفاوض مع من أُطلق عليهم اسم «حكومة حماس»، والى جانب الدعم الذي منحته الوزيرة الامريكية كونداليزا رايس عندما قالت إنه يصعب عليها تخيل «اجراء مفاوضات مع حماس»، فهذا يعتبر جزءا من العقوبات التي فُرضت على السلطة، الى جانب تجميد المساعدات الاقتصادية.

لنسمح بتصديق المنطق الضعيف الذي يؤكد بأنه لا يوجد ما يمكن التفاوض عليه بخصوص التسوية السياسية مع حكومة لا تريد الاعتراف باسرائيل. فما علاقة هذا «الاعتقاد» بالاحتياجات اليومية للمواطنين الفلسطينيين: مرور البضائع. فتح نقاط العبور الحدودية.. العلاج الطبي.. جباية الضرائب؟ وحتى اذا كانت جميع هذه الامور ليست بحاجة الى التنسيق مع الحكومة الفلسطينية، فإن اسرائيل تريد من وراء ذلك أن تضع قدميها في حذاء هذه الحكومة ـ كما يقال.

ان من يحتاج الى التأييد من اقوال الوزيرة رايس ويعتقد بأنه قد وجد شريكا مسؤولا لمثل هذا الموقف اللا منطقي، فلينظر ويشاهد ماذا تفعل واشنطن نفسها في حالة «لا يوجد شريك». فمن الواضح بأنه حين يكون الحديث حول العراق، فمن المسموح به اجراء مفاوضات مع ايران. وحين تكون الامور لها علاقة بحكومة العراق فانه من الجائز التحدث مع من يوصف أنه «منظمة ارهاب» سواء كانت شيعية ام سنية. وكذلك الحال، فان اجراء مفاوضات مع حكومة لبنان التي تضم نوابا عن حزب الله ليس غريبا او شاذا في انظار واشنطن!.

في سلم المبادىء الامريكية يتضح أنه يوجد فرق بين النزاهة المجردة وبين المصالح. وعلى نحو غير مفاجئ ولا نزيه، فان المصالح تتغلب دائما، وهذا تفهمه حماس ايضا. فقد اثبتت حماس ذلك حين اعلنت اول مرة عن موافقتها على وقف لاطلاق النار، وان «الهدنة» التي تحول اسمها لـ «التهدئة» كانت اثباتا لذلك. وهكذا تنهج (حماس) ايضا الان، وذلك بعد أن أخذ قادتها ينسجون «لغة جديدة» لدى حديثهم عن اسرائيل. وحتى رئيس الاركان، الجنرال دان حلوتس لا يمكنه تجاهل «اللغة العذبة» وانه يريد الان رؤية الافعال وليس الاقوال فقط. فمثل هذه اللغة استخدمت كثيرا في طبيعة العلاقات مع الحكومة الفلسطينية السابقة، والتي كانت حكومة «تستحق الاتصال معها» بنظر اسرائيل.

ان من يريد أن يرى الافعال، يجب عليه أن يسمح بتنفيذها، وخصوصا حين يتضح الامر ـ وتحديدا ـ بوجود بعض الاذرع المتفرعة عن منظمة «فتح» التي تعترف باسرائيل هي بالتحديد التي استأنفت الاعمال الارهابية. فلا يمكن لاي اتصال يتم بين وزراء الحكومة الفلسطينية في أي مكان أن يكون سببا في حدوث اي ضرر أمني او ضرر من اي نوع لاسرائيل، بدلا من هذا الاتصال بواسطة «الفيديو». وايضا، فانه لن تسقط اية شعرة من رأس خطة الانطواء والانسحاب من جانب واحد اذا بدأ وزراء حكومة اسرائيل الجديدة بالاتصال مع نظرائهم الفلسطينيين. لا، لا سمح الله للتباحث في موضوع «الانطواء» ولا من اجل بلورة مشتركة للتسوية السياسية، بل، وللحقيقة بهدف اغلاق بعض الملفات الادارية العالقة.

ان حماس لن تخرج اقوى من جراء مثل هذه الاتصالات، وذلك لانها قد أنهت تشكيل حكومة منتخبة. بل، وعلى العكس من ذلك، فاذا خرجت اكثر قوة من هذه الاتصالات فان هذا يعني بأنها معترفة بها. وتوجد مسألة اخرى متواضعة: فقد اشارت ـ ايضا ـ الوزيرة رايس الى أن واشنطن قد أيدت الانسحاب من قطاع غزة، وذلك لانه «الانسحاب» بعد أن بدأ كخطوة احادية الجانب فقد «انتهى بالتنسيق مع الفلسطينيين». وهذا يعتبر تلميحا جديا لمن يعتقد ويثق بالانسحاب من جانب واحد او من يعتقد بان الانسحاب السابق كان ـ بحق ـ انسحابا من جانب واحد. فاذا كانت هذه هي معطيات الموقف الامريكي للمستقبل ايضا، فمن الأفضل البدء بتصديق «لا يوجد شريك» مع الجدّ ايضا.

تسفي برئيل
المراسل السياسي للصحيفة
(هآرتس) 2006/4/2

خطة انطواء اولمرت لن تفضي الى حل النزاع الفلسطيني الاسرائيلي بل ستمنع اقامة دولة فلسطينية وتزيد النزاع شدة

■ أحد الردود البارزة على خطة «الانطواء» و«رسم الحدود الدائمة» عند «كديما»، هو القبول غير المكترث لأكثر اليسار بالخطة. انه عدم اكتراث خطر. فاولمرت يبيع في واقع الأمر لعبة مُضللة. يجدر بنا أن ندرك عمق الوهم.

أولا، الخطة مبنية على تناقض. فهي من جهة تريد انشاء ظروف أسهل لاقامة دولة فلسطينية، لكنها من جهة ثانية، تضمن تقوية «الكتل الاستيطانية» وتوسيعها، وفي ضمن ذلك الممر بين القدس ومعاليه ادوميم وغور الاردن، وبهذا تقضي على اقامة دولة فلسطينية. ماذا يشبه هذا الأمر؟ انه يشبه انسانا يريد ملء دلو ماء. فهو يمسك باحدى يديه انبوب الملء، وبالثانية يثقب نفس الدلو.

يجب أن نذكر أن التصالح التاريخي للحركة القومية الفلسطينية قد تم، عندما وافقت على اقامة دولة في الضفة الغربية وغزة، أي على 22 في المئة من مساحة فلسطين / ارض اسرائيل. من الوهم أن نؤمن أنه سيوجد فلسطيني يوافق على «التصالح على التصالح»، وأن يُنشئ دولة في جزء من المساحة التي بقيت فقط وبغير القدس. من هنا ينتج أن الجزء الجوهري من خطة الانطواء ليس هو الانسحاب المقترح، بل ضم كتل الاستيطان و«تقوية القدس» في واقع الأمر، في الوضع الذي يُعرّف لاول مرة أنه «دائم». ستكون هذه، في الأمد البعيد، نقطة اختلاف دائمة».

اذا كان الأمر كذلك، فان خطة الانطواء هي لعبة مُضللة، تحاول اختصار الطرق، بدل أن تستفرغ الجهد في عملية مصالحة مع الفلسطينيين. على الرغم من صعود حماس، فان تسوية على حسب المقاييس الدولية وبمساعدة دولية ما تزال ممكنة، وهي الضمان الأفضل لسلامتنا، لا انشاء جغرافية تمييز عنصري ونزاع، كما يريد أولمرت.

أورن يفتحئيل
بروفيسور يُدرس الجغرافيا السياسية
في جامعة بن غوريون
(معاريف) 2006/4/2

تشكيل حكومة مع الاصوليين ومع اسرائيل بيتنا يرفع قدرة المساومة لدى كديما

■ نتائج الانتخابات لا تبشر بالخير. عدد المقاعد التي حظي بها كديما اقل مما كان يتوقع. وتشكيل الحكومة قد يصطدم بالمصاعب ويفترض ائتلافا لعدد كبير من الاحزاب، لكل واحد منها مطالبه.

على هذه الخلفية يجب الحذر في الاعلان عن الاستبعاد على نمط ذاك الذي جاء قبل نشر النتائج النهائية، ولا سيما الدعوة الى استبعاد حزب ليبرمان. هذه النهج سيثقل على تشكيل الحكومة ويجر وراءه تعلقا حادا بالاحزاب الاصولية.

السياسة الاسرائيلية كانت مفعمة بـ«المقاطعات». بن غوريون قرر مبدأ حكومة «بدون حيروت وبدون ماكي» (حزب الاصلاحيين بقيادة بيغن والحزب الشيوعي الاسرائيلي). ولقب فاشي وصم به غير مرة، وبغير حق، مناحيم بيغن وحزبه. أما «شينوي» فقاطع الاصوليين.

«اسرائيل بيتنا» ليس حزبا فاشيا. وأنا اعارض فكرة ليبرمان لاخراج البلدات العربية خارج حدود اسرائيل، ولكن الحديث لا يدور عن ترحيل، ذلك أنه هنا لا يصار الى قطع السكان عن اراضيهم، فهم يبقون في اماكنهم، وخط الحدود وحده هو الذي يتغير.

الاستبعاد المسبق لحزب «اسرائيل بيتنا» معناه الرفض المطلق لحزب صهيوني، ذي جمهور مصوتين كبير، كثيرون منه من مهاجري الاتحاد السوفييتي سابقا، ممن يخدمون في الجيش ويساهمون في عملهم في الاقتصاد، التعليم والثقافة في اسرائيل. ولهذا الجمهور مشاكل كثيرة خاصة به، يجدر المحاولة لحلها، ولا يوجد ما يبرر خلق اغتراب بينه وبين المجتمع الاسرائيلي.

جدير بالذكر ايضا أن ليبرمان ركز على مشكلة خطيرة تثقل على دولة اسرائيل: الجريمة والعنف. والسؤال من سيكون وزير الامن الداخلي هو سؤال منفصل، ولكن واضح أنه لا يمكن تجاهل موقف «اسرائيل بيتنا» في هذا الموضوع المركزي.

موضوع آخر ينطوي على المشكلة الاجتماعية التي طرحت على رأس جدول الاعمال في الانتخابات. واضح أنه لا يمكن التسليم بنزعة السحق وتوسيع الفجوات الاقتصادية التي حصلت في السنوات الاخيرة. ولكن يجب الحذر من الميل الى القفز من التطرف الى التطرف. الاحزاب الاجتماعية ـ العمل، الاصوليون والمتقاعدون ـ حظوا معا بـ 44 مقعدا. وهناك تخوف بأن هذه الكتلة الهائلة، اذا ما كانت في حكومة غير متوازنة، ستجر وراءها ارتفاعا في النفقات الحكومية تفوق قدرة الاقتصاد على التحمل. ويمكن لاسرائيل بيتنا أن تشكل عامل توازن في مثل هذه الحكومة. وأخيرا تطرح مسألة الثمن الذي ستطالب به الاحزاب الاصولية. عدد مقاعد كديما، العمل، ميرتس والمتقاعدون يبلغ 61 مقعدا. نظريا، يمكن تشكيل حكومة على هذا الاساس، ولكن مثل هذه الحكومة لا يمكنها أن تعيش لزمن طويل، وبالتأكيد ستجد صعوبة في اتخاذ قرارات سياسية هامة. والاستبعاد المسبق لاسرائيل بيتنا معناه التعلق الشديد بالاصوليين، والذين من دونهم من المشكوك فيه أن تتمكن حكومة ضيقة من الصمود، والثمن الذي سيدفع لها سيكون بما يتناسب مع ذلك. وبالمقابل، اذا كان لكديما امكانية لضم اسرائيل بيتنا، فانه تفتح امامه خيارات اخرى. يمكن تشكيل حكومة مستقرة حتى مندون الاصوليين، ويمكن ايضا تشكيل حكومة مع الاصوليين ومع اسرائيل بيتنا. وعلى اي حال، فان قدرة المساومة لدى كديما ستصل في مثل هذه الظروف الى حجوم معقولة، واحتمالات البقاء للحكومة الناشئة سترتفع هي الاخرى بقدر كبير.

دانييل فريدمان
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/4/2

بالبحث عن سُبل الجمع بين شاس والليكود على قواعد فكرية مشتركة

هناك امكانية لبناء اليمين على قواعد اجماع جديدة تهم المجتمع الاسرائيلي

■ يُرى معسكر اليمين الآن مُنحلا، مؤبنا، وتمثالا تاريخيا. في هذه اللحظات يجب أن نستلهم التاريخ التشجيع. على عكس فئات من السكان ذات قُرب عقائدي، أو اجتماعي أو عملي، اتحدت تحت عنوان اليسار، لم يكن اليمين قط هوية سياسية. الحديث عن هويات مختلفة ومتناقضة، كانت صياغتها حول زعيم ذي حضور قوي، حاجة آنية مُلحة، وذعرا من تسلط زعيم، أو بسبب مصالح سياسية آنية. اليمين ثمرة إلصاق، وادارة تنظيمية ـ سياسية لا غير. منذ أقام شارون الليكود، لوحظت فيه المعسكرات التقليدية، التي تقوم الآن على شاكلة احزاب متنافسة. معسكر شرقي تقليدي تنقل مع السنين الى شاس، واليوم، مثل ذلك الحين، لم يكن شيء من الصلة بين اعضائه وفكرة سلامة البلاد. ومعسكر تقويمي، حفظ المحسوبون عليه عن ظهر قلب كتابات جابوتنسكي، لكنهم جهدوا جيدا في سوق المطاعم غير الحلال على نحو ظاهر، ومعسكرات تتبدل من المهاجرين، الذين أرادوا التغلغل الى المركز الاسرائيلي، ورجال اعمال ومستقلون، تشوقوا الى اليوم الذي ستتصدع فيه الغلبة الهستدروتية، ومستوطنون شعروا بأنهم روّاد مشجَعون، وعدد من رجال الأمن زينوا السوقي وجعلوه جذابا ومشروعا من الناحية العامة (وايزمن، وشارون). هذه الجماعات تعمل اليوم كقوائم مستقلة، ومُركبات من قطاعات مختلفة في الحكومة المستقبلة. إن ما ينقص اليمين اليوم هو مُلصق ذو خبرة، على شاكلة ارييل شارون يفضي الى الربط بين بقايا الليكود، الذي أصبح الآن مرة اخرى معسكر شامير ـ آرنس التقويمي، وبين شاس وحركة ليبرمان. يمين جديد في ظاهر الأمر، يحتوي على كل ما افتخر به لسنين طويلة قادة الليكود الذين أقاموا بينهم تحادثا وتعاونا بين الجماعات، وحزب «جميع مواطنيه» الحقيقي لاسرائيل. هذا الشيء ممكن ويحتوي على امكانات تجدد حقيقي. ففي حين أن الليكود أنشأ تآلفا على برنامج ارض اسرائيل الكاملة ـ غير ذي الصلة ـ سيعثر على برنامج بديل ذي قدرة على البقاء. سيكسب المجتمع كله من جهد صياغته. لن تكون تلك أجندة اقتصادية ولا دينية (أو علمانية) ايضا ولا حتى طائفية ـ وهي قضايا لا اجماع عليها. سيكون الحديث عن قضايا سيادية في الداخل. لا في الضفة الغربية. لقد أضاء ليبرمان الضوء في الساعة الرملية الديمغرافية. التراجع الدائم لطابع الدولة اليهودي ـ القومي، الواضح في الساحة القضائية، والثقافية والتربوية، تؤكده شاس. أما نظرية الحائط الحديدي، فسيستمر الليكود في صياغتها. وفيما يتعلق بالمُركب الأمني الذي سيُتوج هذا التآليف فان أناسا مثل بوغي يعلون سينتظرون دائما في الزاوية للاقتران بقوة جديدة صاعدة. التوازن بين اقتصاد السوق في مستوى الماكرو وبين القلق على صعوبات طبقة العمال في مستوى الميكرو، سيوجد أصلا لمجرد وجود أناس نتنياهو وايلي يشاي. يُحتاج الآن الى المبادر، والملصق، والمُجمع الوطني لهذه الطوائف في معسكر، من خلال عمل فكري لانتاج الغراء المطلوب جدا، لا من اجل انشاء معسكر سياسي من جديد فقط، بل من اجل مجتمع اسرائيلي منحل، سيكون من الجيد جدا أن يوجد فيه اجراءات بحث عن التكافل، والاجماع والتعاون.

أودي ليبل
دكتور يُدرس العلوم السياسية
(معاريف) 2006/4/2